

LCSMS

المركز الليبي

للدراستات الأمنية والعسكرية

LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES



الإيجاز

دور مصري قوي في ليبيا

بعد زيارة أردوغان

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info

f t c lcsms.info

19 فبراير 2024

الباحث: علاء فاروق



مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحوث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

دور مصري قوي في ليبيا بعد زيارة أردوغان

الباحث: علاء فاروق

ايجاز

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

19 فبراير 2024

تُعتبر زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى مصر في هذا التوقيت، وبعد مقاطعة طويلة إثر قراءات خاطئة، بمثابة خطوة تاريخية على المستوى السياسي، وكانت لابد أن تتم منذ فترة ولكنها جاءت متأخرة.

تمثل هذه الزيارة قفزة في حل كثير من الملفات في المنطقة. فهذه الخطوة من قبل الرئيس "طيب أردوغان"، وحسن استقباله من قبل الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، ستكون بمثابة قوة دفع في حلحلة الملفات الموجودة في المنطقة والعالقة بين البلدين، وعلى رأسها الأزمة الليبية المعقدة والمتشابكة، والتي أخذت الجزء الأكبر من المشاورات التي تمت بين الرئيسين.

من المعروف أن الملف الليبي هو ملف ذات اهتمام مشترك بين مصر وتركيا، ويمثل أولوية بالنسبة للبلدين. وفي الفترة الأخيرة ترددت أنباء عن مبادرة مصرية بتوافق ودعم تركي بخصوص حل أزمة السلطة التنفيذية في ليبيا، تتلخص في دمج حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، والمتواجدة في العاصمة طرابلس، مع الحكومة المكلفة من البرلمان، المسيطرة شرقاً وجنوباً، وإقناع كل دولة حلفاءها في الداخل الليبي في حل أزمة السلطة التنفيذية التي يرى الجميع أنها أكبر العراقيل أمام إجراء العملية الانتخابية.

لقد كانت الكلمات واضحة خلال مؤتمر السيسي وأردوغان، حيث أكد الرئيس المصري موقف القاهرة، والذي تتوافق أيضاً معه تركيا، بضرورة الدفع نحو الانتخابات في أقرب وقت ممكن، بحل كل الأزمات الموجودة في القوانين الانتخابية، فضلاً عن مشكلة السلطة التنفيذية والانقسام الحكومي، وأزمة المؤسسة العسكرية.

وللعلم، تم طرح المبادرة المصرية بتوافق تركي على رئيس المجلس الرئاسي الليبي "محمد المنفي" خلال زيارته للقاهرة، واطلع عليها أردوغان خلال زيارته أيضاً. وتتضمن المبادرة حل أزمة السلطة التنفيذية، على أن تضمن مصر وتركيا بقاء حلفائهما في المشهد، بمعنى أنه لا يتم التضحية بطرف على حساب الآخر، فلن يقبل أردوغان أن يتم الإطاحة بحكومة الوحدة، ولن تقبل مصر أن يتم الإطاحة بحكومة البرلمان وحفتر.

لذلك، فإن المبادرة المصرية مجرد مقترح ومحاولة لحل أزمة الانسداد السياسي التي تمر بها الدولة الليبية. **جدير بالذكر**، كان هناك وفد من الدولة المصرية زار طرابلس في الفترة الأخيرة، والتقى مسؤولين في حكومة الوحدة، وطرح عليهم هذه المبادرة، على أن يتم ضمان بقاء الدبيبة على رأس الحكومة القادمة، وبقاء أسامة حماد نائباً للرئيس، وأن يتم فقط المفاوضات والمشاورات حول الوزارات السيادية، على رأسها وزارة الدفاع ووزارتي الخارجية والمالية، وكان هناك موافقة ضمنية من الدولة التركية.

وبحكم أن الأزمة الليبية تدار من الخارج، وليست من خلال الأطراف المحلية، حيث كل طرف محلي في الداخل الليبي له حلفاء في الخارج هم الذين يشكلون المشهد. وبما أن مصر وتركيا صاحبتا النفوذ الأكبر في الملف الليبي، فإنهما من خلال هذا النفوذ ستقنعان معسكريهما، مصر ستقنع الشرق الليبي في حين ستقنع تركيا معسكر الغرب بقبول هذا الحل في الفترة القادمة. وإن لم يتم هذا الأمر بالتفاوض، ربما يكون هناك بالطبع سياسة "العصا والجزرة" والضغط على هذه الأطراف، خاصة وأن أزمة إجراء الانتخابات قد طال أمدها.

خلاصة القول، إن تطبيع العلاقات بين مصر وتركيا من المرجح أن يكون له أثر كبير على الدفع نحو حل مستدام في ليبيا، مانعاً عودة الصراع والاقত্তال بين الأطراف المحلية. وستجبر القاهرة وأنقرة المجتمع الدولي والأمم المتحدة على تبني خطواتهما في حل أزمة ليبيا، كونهما دولتي النفوذ الأكبر هناك. ومرجح أن يكون هناك دوراً مصرياً كبيراً في ليبيا بعد التوافق والتقارب مع دولة هامة في المنطقة مثل تركيا.

19 فبراير 2024



